**جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة السنة الجامعية: 2023/2024**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم التاريخ**

**السنة الأولى ماستر**

**التخصص: المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية.**

**المقياس: الحملة الفرنسية العسكرية على الجزائر سنة 1830م.**

**الأستاذة: فتيحة صحراوي**

**المحاضرة الثانية: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبيل سنة 1830م:**

تأرجحت العلاقات البينية الجزائرية- الفرنسية بين الود والتوتر حينا، والصراع والقطيعة أحيانا، منذ القرن السادس عشر ميلادي، حيث منحت معاهدة سنة 1535م، بين السلطان سليمان القانوني، وفرونسوا الأول، امتيازات متعددة لفرنسا في جميع أيالات الدولة العثمانية، من بينها أيالة الجزائر، فكانت فرنسا تتمتع بامتيازات هامة في عنابة والقالة والقل بالشرق الجزائري ، تمثلت في الشركات التجارية، وكان الداي حسين قد التزم بمعاهدات تجارية ممضاة مع فرنسا من قبل سابقيه، منها تلك التي أمضاها الداي علي خوجة(1817-1818م) مع القنصل دوفال سنة 1817م، هذه المعاهدة سمحت لفرنسا حق استغلال المرجان بالشرق الجزائري، بشروط محددة قبلت فرنسا بها، وهي التعهد بعدم بناء حصون، ولا يتعدى عدد منازل الفرنسيين بعنابة، ثلاثة أو أربعة منازل، وعلى أن تلتزم فرنسا بدفع مبلغ من المال سنويا للداي، وباي قسنطينة.

**1- الفاتيكان وقضية تفتيش السفن:**

على اثر استيلاء البحارة الجزائيين سفينتين تابعتين للفاتيكان، وحجزهما بميناء عنابة سنة 1826م، ثارت حفيظة نائب القنصل الكسندر دوفال، إلا أن الداي حسين لم يرى في الأمر ما يقلله لا سيما وأن الفاتيكان لم يكن يربطهما بالجزائر أي معاهدة.

ورغم ذلك وجه القنصل دوفال رسالة إلى الداي حسين طالبه فيها باحترام سفن الفاتيكان، وبرفع الحجز عن السفينتين، وإرجاع البضائع المحجوزة، إلا أن الداي اكتفى بإطلاق سراح 13 فردا، واستاء من تصريح القنصل،غير أن ذلك اعتره وزير الخارجية الفرنسي غير كافي، أما عن تفتيش السفن، فمعلوما أن هذا المبدأ كان ساري المفعول بين الجزائر وفرنسا، حيث أقرته معاهدة 24 ديسمبر 1689م، ولم يلغ. ومع ذلك استغلت فرنسا قيام بحارة جزائريين بتفتيش سفينتين لها سنة 1826م، للتعبير عن سخطها، باعتبار ذلك إهانة لشرفها، مما يدل أن فرنسا شرعت في البحث عن الذرائع لتصعيد درجة التوتر تمهيدا لتبرير مشروع الاحتلال.

**2- قضية الـديـون:**

كانت الجزائر سباقة في الاعتراف بالثورة الفرنسية، والنظام الجمهوري الذي أفرزته الثورة، وفي الوقت الذي تعرضت فيه فرنسا لحصار خانق سنتي 1793 و1794م، من قبل الأنظمة الأوروبية الأخرى ، سارعت الجزائر مضحية بمصالحها مع كل من انجلترا واسبانيا إلى مد يد المساعدة للشعب الفرنسي في عهد الداي حسن باشا؛ من هنا تبدأ مسالة الديون تطفوا على السطح في عهد الداي حسين، وتعمل الحكومة الفرنسية على جعل منها عقدة في تأزم العلاقات البينية.

تأسست شركة بكري وبوشناق في فرنسا، لتصبح مصدر إيصال الحبوب لفرنسا ومساعدتها أن على أن تدفع هذه الأخيرة حساباتها آجلا، لأنها كانت في حالة حرب ، ومن جهة أخرى فداي الجزائر كان يضمن سوقا للقمح الجزائري، وإثر هذا ترتب على فرنسا دينا اختلف في تقديره، وما ترتب عليه من فوائد، إلا أن اللجنة التي أوكلت لها مهمة متابعة قضية الدين قدرته ب7 ملايين فرنك اعتمادا على المبلغ المعلن سنة 1800م، على أن تقتطع منه الديون التي كانت على بكري، وفق اتفاقية 28 أكتوبر 1819م.

بعدما كان الاتفاق على أن تسدد فرنسا الدين إلى الداي شخصيا، تغيرت مجرى الأحداث، ويقال أن الداي وافق على تسديد هذا المبلغ إلى يعقوب بكري، وهذا الأخير سيدفع ما عليه لحسين باشا، في 24 من شهر جويلية العام 1820م، صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيص 7 ملايين فرنك فرنسي لتسديد دين يعقوب بكري، إلا أن فرنسا لم توفي بذلك، بل استطاعت أن تفرغ مسألة الديون من مضمونها، وذلك بإخراجها من قضية مطروحة على المستوى الدبلوماسي إلى قضية تخص رعايا البلدين تفصل فيها المحاكم، علما أن هذا الأسلوب هو تهرب من التزام الحكومة الفرنسية بالدفع، وفي نفس الوقت كانت تسعى من وراء ذلك إلى المزيد من رفع درجة التوتر لخلق ظروف كفيلة ومبررة لمخطط العدوان.

لقد تضاربت الروايات في كيفية تسديد الدين، فيذكر البعض أن الحكومة فرنسية دفعت 4.5 مليون فرنك لبكري، ووضعت في صندوق الودائع 2.5مليون، هذا الأخير خصصته لدائني بكري، إلا أن الداي غضب من هذا التصرف، لم يذكر أبو القاسم سعد الله عن كيفية تسديد الداي إلا انه أكد أن الداي لم يحصل على أي شيء من الديون المتراكمة على بكري.

وذكر قارو (Garrot) أن الحكومة الفرنسية دفعت 4.5 مليون لبكري، واحتجزت 2.5 مليون للدائنين، وقد خدع الداي من طرف عائلة بكري، فبعد أن قبضوا الأموال قرروا عدم العودة إلى الجزائر، فتجنس بكري بالجنسية الفرنسية، ورحل بوشناق إلى إيطاليا.

أما جمال قنان فذكر، أنه بعد تلاعب المحاكم الفرنسية في تسيير القضية مع دائني بكري، والذي كان الداي حسين يرى في المحاكم الجزائرية، بأنها صاحبة الصلاحية للبث في هذه القضية؛ وازدادت القضية تعقيدا، برفض السيد بليفيل دفع المبلغ الذي استلمه من الخزينة الفرنسية لمن فوضه، وهو 4.5 مليون، واحتفظت ب 2.5 مليون المتعارض عليها، أن الداي كاتب وزير الخارجية الفرنسية وطلب منه افتكاك المبلغ من السيد بليفيل .

فهل يفهم من هذا أن بكري استغفل، أم إنها خطة بين بكري وموكله بليفيل من جهة، وبينهما والقنصل الفرنسي دوفال من جهة أخرى للتحايل على الداي، هذه الرواية يعززها اتهام الداي حسين القنصل دوفال بالدسائس والتآمر من اجل الاستحواذ على أموال الدولة.

**3- حادثة المروحة - حجة فرنسا الواهية- :**

اعتمدت الحكومة الفرنسية، طريقة أخرى للتعامل مع الداي حسين، وهي عدم الرد على مراسلاته بشأن قضية الدين، وما زاد من شكوك حول نوايا فرنسا السيئة، هو تحصينها للباستيون في القالة، بحجة تهيئة مكان ملائم لإقامة التجار الفرنسيين، وهذا ما كان منافيا للشروط المتفق عليها بين البلدين.

حذّر الداي القنصل دوفال، بأن القالة مكان للتجارة، وصيد المرجان لا غير، فإذا أرادوا البقاء فعليهم الالتزام بذلك، وإلا فليرحلوا، وقد حاول دوفال أن يربح الوقت، فأكد للداي بأنه لا يوجد أي مدفع بالقالة.

لما كانت ليلة العيد، من سنة 1827م، ذهب القنصل الفرنسي دوفال ليهنئ الداي، يقول الزهار: "...طلع القنصل ليهنئ الباشا، وكان من عادته أنه لا يدخل يوم العيد مع القوانصة، لأنه في القديم كان تخاصم قنصلا الانجليز والفرنسيين على السبق بالتهنئة، ووقع بينهما ما وقع، فأمر الأمير يومئذ بأن يهنئ قنصل الفرنسيين ليلة العيد، ويهنئ قنصل الانجليز يوم العيد. وأصبحت تلك هي العادة...".

استفسر الداي حسين عن أسباب التعزيزات العسكرية التي قامت بها فرنسا في القالة، وعدم ردّ حكومته على رسائله، وبدل من أن يجيب القنصل بأدب ما تتطلبه الأعراف الدبلوماسية في مثل تلك الأمور، قلل دوفال من أدبه مع الداي، مما أثار حفيظته.

وفي هذا الشأن يقول بفايفر: "أن القنصل أجاب الداي...أن حكومته تفضل أن ترسل أسطولها وجيوشها إلى الشواطئ الجزائرية، وترفع أعلامها فوقها، لتكون عبرة للداي، على أن تستجيب لمطالبه..." ، يكمل كلامه فيقول: "...فثارت ثائرة الداي عندئذ، ولطم القنصل الفرنسي على رأسه بالمروحة التي كانت بيده...".

في حين أشار الزهار، بأن ملك فرنسا أخبر قنصله بأنه لا يجيب الداي، وإذا أراد شيئا منه فعليه أن يبلغه هو بما يريد، وأثناء مقابلة الداي ، وسؤال هذا الأخير، عن عدم رد حكومته على رسائله، أجابه القنصل بما أجابه الملك، فاغتاظ الداي، وكانت بيده منشة، ضربه بها، وشتمه وشتم ملكه.

أما أحمد الجزائري فيقول: "... وقعت بين حسين باشا وبين قنصل فرنسا مناقشة أفضت إلى المشاتمة بينهما. فحنق القنصل من الباشا، ومد يده إلى سيفه ليضربه، فهم الباشا بقتله، لولا أن نائبه إبراهيم توسط بينهما ومنه من ذلك وقال له: أن الشريعة لا تجوز قتل المستأمن. فعدل الباشا عن قتله واكتفى بضربه، وطرده من المجلس...".

وفي رواية حمدان خوجة، يقول أن دوفال أجابه بأن حكومته لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم، فضرب الداي القنصل بمنشته ضربة واحدة وطرده،

كثر الحديث عن الواقعة وملابساتها، غير أن فرنسا اعتبرت ذلك إهانة لشرفها وكرامتها، وكأنه ليس للواقعة مثيل قبل ذلك؟، فكانت الحادثة حدا فاصلا للعلاقات بين البلدين، ومبررا للاعتداء والعدوان على الجزائر؟.